

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

الوقائع المصرية

مُلحق للجريدة الرسمية

الثمن ٤ جنيهاً

الصادر في يوم الخميس ١٨ ربيع الأول سنة ١٤٣٩
الموافق (٧ ديسمبر سنة ٢٠١٧)

العدد ٢٧٦
تابع (ب)

السنة
١٩١ هـ



وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى

قرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٧

بنظام التعاقد الوظيفى

وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى

بعد الاطلاع على قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٧ ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢١٦ لسنة ٢٠١٧ بإصدار اللائحة التنفيذية
لقانون الخدمة المدنية ؛

وعلى اقتراح الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُقصد فى تطبيق أحكام هذا القرار بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها :

- ١ - **الوزير المختص** : الوزير المعنى بالخدمة المدنية .
- ٢ - **السلطة المختصة** : الوزير أو المحافظ أو رئيس مجلس إدارة الهيئة بحسب الأحوال .
- ٣ - **الوحدة** : الوزارة أو المصلحة أو الجهاز الحكومى أو المحافظة أو الهيئة العامة .
- ٤ - **الجهاز** : الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .
- ٥ - **التعاقد الوظيفى (التعاقد مع العمالة المؤقتة والموسمية)** : الاتفاق الذى يتم بين الوحدة والمتعاقد معها على أداء أى من الوظائف أو المهام التالية :
(أ) **الأعمال المؤقتة وهى** : الأعمال التى تقابل الوظائف التخصصية التى تحتاجها الوحدة لمدة لا تزيد على سنة .
(ب) **الأعمال الموسمية وهى** : الأعمال التى يرتبط إنجازها بمواسم معينة لمدة لا تزيد على ستة أشهر .

(المادة الثانية)

يكون التعاقد على القيام بالأعمال المؤقتة أو الموسمية وفقاً لأحكام هذا القرار على اعتمادات الباب الأول من موازنة الوحدة (أجور موسمين) ، وفقاً للشروط الآتية :

- ١ - أن تقدم الوحدة إفادة من الجهاز أو مديرية التنظيم والإدارة بالمحافظة أو إدارة التنظيم والإدارة بالوحدة بالحاجة لإجراء التعاقد .
- ٢ - أن تقدم الوحدة إفادة من وزارة المالية بسماع الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض والمدرجة بموازنة الوحدة بالصرف للتعاقد حتى نهاية السنة المالية .
- ٣ - ألا يزيد عدد المتعاقد معهم على نسبة (١٠٪) من عدد المستويات الوظيفية المشغولة بالوحدة ، وللوزير المختص إعادة النظر دورياً فى هذه النسبة .
- ٤ - أن يتحدد مستوى التعاقد طبقاً لسنوات الخبرة المكتسبة داخل أو خارج الجهاز الإدارى للدولة والذى يتعادل مع المستويات الوظيفية الواردة بالجدول أرقام (١ ، ٢ ، ٣) المرافقة لقانون الخدمة المدنية .
- ٥ - ألا يكون المتعاقد معه قريباً لأى من شاغلى الوظائف القيادية أو الإدارة الإشرافية بالوحدة حتى درجة القربة الثانية نسباً أو مصاهرة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز تعاقد الوحدة وفقاً لأحكام هذا القرار إلا بموافقة الوزير المختص بناءً على طلب من السلطة المختصة موضحاً به مدى احتياج الوحدة لإبرام التعاقد ومدته ومكافأة التعاقد المقترحة .

(المادة الرابعة)

تعلن الوحدة عن حاجتها للتعاقد مع العمالة المؤقتة أو الموسمية على نحو يكفل العلانية وتكافؤ الفرص والمساواة ، ويكون الإعلان فى أماكن ظاهرة بالوحدة وعلى الموقع الإلكتروني للوحدة وعلى بوابة الحكومة المصرية .

ولا يلزم الإعلان إذا قلت مدة التعاقد عن ستة أشهر بالنسبة للأعمال المؤقتة أو ثلاثة أشهر بالنسبة للأعمال الموسمية ولا يجوز فى هذه الحالة تجديد التعاقد .

(المادة الخامسة)

يتم اختيار المتعاقدين على أساس الجدارة والكفاءة وفقاً لشروط التعاقد وبمراعاة النسبة القانونية للأشخاص ذوى الإعاقة .

(المادة السادسة)

لا يجوز أن تزيد مدة التعاقد على سنة ، وتنتهى بنهايتها أو بانتهاء الأعمال أو المهام المتعاقد عليها أيهما أقرب . وبمراعاة ما ورد النص عليه فى المادة الرابعة يجوز بقرار من السلطة المختصة تجديد التعاقد .

ولا يجوز فى جميع الأحوال تجديد مدة التعاقد لأكثر من عامين إلا بعد موافقة الوزير المختص .

(المادة السابعة)

يسرى على المتعاقد معه أحكام الباب الثالث من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢١٦ لسنة ٢٠١٧ متى كان التعاقد لمدة ستة أشهر فأكثر .
ولا يجوز تجديد التعاقد لمن حصل على تقرير تقويم أداء أقل من فوق المتوسط .

(المادة الثامنة)

لا يجوز أن تزيد مكافأة التعاقد الشهرية للمتعاقد معه على القيام بالأعمال المؤقتة على ثلث الحد الأقصى للأجور بالنسبة لشاغلى مستوى التعاقد الثالث ، ولا تزيد على ثلثى الحد الأقصى للأجور بالنسبة لشاغلى مستوى التعاقد الثانى ، ولا تزيد على الحد الأقصى للأجور بالنسبة لشاغلى مستوى التعاقد الأول .
تحدد قيمة مكافأة التعاقد الشهرية للمتعاقد معه على القيام بالأعمال الموسمية بكامل الأجر الشهرى المستحق لنظيره فى ذات المستوى الوظيفى الذى يشغل وظيفته دائماً بالوحدة .

(المادة التاسعة)

يستحق المتعاقد معه إجازة مدفوعة على النحو الآتى :

١ - إجازة عن أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية التى تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

ويجوز تشغيل المتعاقد معه فى هذه العطلات إذا اقتضت الضرورة ذلك ، مع منحه أجراً مماثلاً مضافاً إلى أجره المستحق أو منحه إجازة عوضاً عنها .
وتسرى بالنسبة للأعياد الدينية لغير المسلمين أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر فى هذا الشأن .

٢ - إجازة عارضة لمدة سبعة أيام فى السنة ، ويحد أقصى يومان فى المرة الواحدة .

٣ - إجازة اعتيادية لمدة خمسة عشر يوماً فى السنة ، وذلك بعد مضى شهرين من تاريخ استلام العمل ، وتسرى ذات القاعدة فى حالة تجديد التعاقد .

٤ - إجازة مرضية لمدة خمسة عشر يوماً فى السنة .

٥ - إجازة وضع طبقاً للنظام المقرر بمقتضى قانون الخدمة المدنية .

وفيما عدا البندين رقمى (١ ، ٥) ، يراعى عند حساب الإجازات المنصوص عليها فى البنود السابقة استحقاقها بنسبة تناسب مع مدة التعاقد إذا ما قلت عن سنة ، ويجبر كسر اليوم إلى يوم لصالح المتعاقد معه .

(المادة العاشرة)

يجب على المتعاقد مه أداء ما يُسند إليه من المهام والأعمال التنفيذية التى تناسب مع طبيعة الأعمال المتعاقد عليها ، كما يجب عليه الالتزام بأحكام القوانين واللوائح والقرارات والنظم المعمول بها بالوحدة .

ويجوز تسليمه العهد الشخصية مع الالتزام بردها عند انتهاء مدة التعاقد .

وتسرى على المتعاقد معه أحكام الباب السابع من قانون الخدمة المدنية المشار إليه

ولائحته التنفيذية .

(المادة الحادية عشرة)

يجوز إيفاد المتعاقد معه إلى التدريب سواء داخل الجمهورية أو خارجها بشرط أن تزيد مدة التعاقد على ستة أشهر ، وتطبق عليه أحكام المادتين (١٥ ، ١٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية .

(المادة الثانية عشرة)

الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على المتعاقد معه :

- ١ - الإنذار .
 - ٢ - الخصم من مكافأة التعاقد لمدة لا تتجاوز عشرة أيام فى المرة الواحدة ولا تتجاوز ثلاثين يوماً فى السنة .
 - ٣ - فسخ التعاقد .
- ولا يمنع فسخ التعاقد أو انتهاءه من قيام مسؤولية المتعاقد معه التأديبية والجنائية والمدنية .

(المادة الثالثة عشرة)

يكون الاختصاص بالتصرف فى التحقيق على النحو الآتى :

- ١ - للرؤساء المباشرين كل فى نطاق اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الإنذار أو الخصم من مكافأة التعاقد بما لا يتجاوز خمسة عشر يوماً فى السنة ولا يزيد على ثلاثة أيام فى المرة الواحدة .
- ٢ - لشاغلي الوظائف والمناصب القيادية أو الإشرافية كل فى نطاق اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الإنذار أو الخصم من مكافأة التعاقد بما لا يتجاوز عشرين يوماً فى السنة ولا يزيد على خمسة أيام فى المرة الواحدة .
- ٣ - للسلطة المختصة حفظ التحقيق أو توقيع أى من الجزاءات الواردة فى المادة السابقة .

(المادة الرابعة عشرة)

يُفسخ التعاقد فى إحدى الحالتين الآتيتين :

١ - إذا انقطع المتعاقد معه عن العمل بدون إذن مسبق أو عذر مقبول مدة خمسة أيام متصلة أو عشرة أيام متقطعة خلال السنة ، وإذا قلت مدة التعاقد عن ذلك يتم مراعاة مدد الانقطاع لنسبة مدة التعاقد .

٢ - إذا ارتكب المتعاقد معه مخالفة تنال من كرامة الوظيفة العامة .

(المادة الخامسة عشرة)

يكون التعاقد طبقاً للنموذج المرفق ، ولا يعتد بأية تعاققات تتم بالمخالفة لأحكام هذا القرار .

(المادة السادسة عشرة)

لا يجوز التعاقد بصورة جماعية على أعمال الأمن أو النظافة أو النقل الجماعى أو الصيانة ونحوها من الخدمات إلا مع شركات متخصصة ذات خبرة وتأهيل وفقاً للنظم القانونية والمالية المقررة .

وللوزير المختص - بمراعاة عناصر طبيعة المهمة وتكلفة أداؤها والعدد المطلوب للقيام بها والمدة المتطلبية للتنفيذ - السماح لبعض الوحدات بالتعاقد طبقاً لأحكام هذا القرار لإنجاز الأعمال .

(المادة السابعة عشرة)

يُنشأ بالجهاز قاعدة بيانات بالتعاقدات الوظيفية المؤقتة والموسمية بجميع وحدات الجهاز الإدارى للدولة ، ويتعين على هذه الوحدات خلال ثلاثين يوماً من إبرام التعاقد إرسال نسخة منه إلى الجهاز .

(المادة الثامنة عشرة)

لا يترب على إبرام الوحدة لأية تعاقدات مع العمالة المؤقتة أو الموسمية أى التزام بالتثبيت أو بالتعيين فى وظائف دائمة .

ويجوز للمتعاقدين التقدم للمسابقات التى يُعلن عنها للتعيين بالوحدة المتعاقد معها أو غيرها من الوحدات وفقاً لأحكام الوظائف والأجور الواردة بقانون الخدمة المدنية .

(المادة التاسعة عشرة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى

أ.د/ هالة حلمى السعيد



نموذج التعاقد الوظيفى

على الباب الأول من أبواب الموازنة العامة للدولة

وفقاً لقرار وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٧

إنه فى يوم الموافق : / / أبرم هذا العقد بين كلٍ من :

السيد / بصفته :

عنوانه :

(طرف أول - متعاقد)

السيد / تاريخ الميلاد / /

الرقم القومى : محل الإقامة :

المؤهل :

(طرف ثانٍ - متعاقد معه)

تمهيد

نظراً لحاجة الطرف الأول إلى الطرف الثانى للقيام بأعمال (مؤقتة/موسمية)

وبعد موافقة الوزير المختص بالخدمة المدنية الواردة بالكتاب رقم :

والصادرة بتاريخ / / وإعمالاً للقرار الوزارى رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٧

تم الاتفاق على ما يأتى :

(البند الأول)

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومكماً ومفسراً لبنوده .

(البند الثانى)

يبدأ سريان هذا العقد اعتباراً من يوم : / / ٢٠١١ وينتهى بنهاية يوم

(البند الثالث)

يلتزم الطرف الثانى بأن يودى العمل المنوط به طبقاً لوصف العمل المتعاقد عليه بدقة وأمانة وأن يخصص وقت العمل الرسمى لأداء واجبات العمل وأن يحافظ على مواعيد العمل .

(البند الرابع)

للطرف الثانى الحق فى الحصول على الإجازات المقررة بقرار وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٧

(البند الخامس)

يستحق الطرف الثانى نظير عمله مكافأة تعاقد شاملة مقدارها جنيهاً مصرياً شهرياً .

(البند السادس)

يحظر على الطرف الثانى مخالفة الأحكام المنصوص عليها فى القوانين واللوائح والقرارات والنظم المعمول بها بالوحدة .
ويسرى على هذا العقد أحكام الباب السابع من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية .

(البند السابع)

يحق للطرف الأول مجازاة الطرف الثانى تأديبياً عند خروجه على واجبات الوظيفة أو مقتضياتها وذلك بعد التحقيق معه وسماع أقواله .

(البند الثامن)

الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على الطرف الثانى :

١ - الإنذار .

٢ - الخصم من مكافأة التعاقد لمدة لا تتجاوز عشرة أيام فى المرة الواحدة ولا تتجاوز ثلاثين يوماً خلال السنة .

٣ - فسخ التعاقد .

ولا يمنع فسخ التعاقد أو انتهاءه من قيام مسئولية المتعاقد معه التأديبية والجنائية والمدنية .

(البند التاسع)

يُفسخ العقد فى أى من الحالتين الآتيتين :

- ١- إذا انقطع الطرف الثانى عن العمل بدون إذن أو عذر مقبول لمدة خمسة أيام متصلة أو عشرة أيام متقطعة خلال السنة ، وإذا قلت مدة التعاقد عن سنة يتم حساب مدد الانقطاع التى تستوجب الفسخ بمراعاة النسبة المئوية التى تتفق مع مدة التعاقد .
- ٢- إذا ارتكب المتعاقد معه مخالفة لأحكام التعاقد الوظيفى .

(البند العاشر)

يحق للطرف الأول لأسباب تتعلق بمصلحة العمل إنهاء التعاقد مع الطرف الثانى قبل انتهاء مدته دون أن يكون للطرف الثانى الحق فى المطالبة بأية تعويضات .

(البند الحادى عشر)

تطبق أحكام قرار وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٧ فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا العقد .
وتختص محاكم مجلس الدولة بالنظر فى أى نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد .

تحريراً فى / /

(الطرف الثانى)

(الطرف الأول)

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عماد فوزى فرج محمد

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٧

١٣٠٨ - ٢٠١٧/١٢/٩ - ٢٠١٧ / ٢٥٧٣٢

